المدارس الملحقة بالمصانع كمدخل لتطوير التعليم الثانوي الصناعي في مصر

اعداد

جمال فرحات علي

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

أ.د / يوسف سيد محمود
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
وعميد الكلية الأسبق
كلية التربية – جامعة الفيوم

د. سلوى رمضان محمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

مقدمة:

إن التعليم المصري مثله مثل أي نظام تعليمي عالمي، لهو حجر الزاوية لأي تنمية منشودة، ولاسبيل لرفعة المجتمع المصري إلا إذا أعيد النظر ثانية في السياسات التعليمية للتعليم بمختلف مراحله، وبجميع مكوناته من سياسات، وهياكل، وبنية تحتية للمؤسسات، والمعلم والطالب قطبي العملية التعليمية ومؤشرا نهضتها.

والتعليم الفني بصفة خاصة هو التعليم الذي اعتمدت عليه الكثير من الدول في تحقيق التنمية المنشودة، فهو المسئول عن إعداد الكوادر الفنية التي هي عماد الصناعة التي لاغنى عنها في أي خطط تنموية طموحه.

ولا يمكن للتعليم الفني أن يحقق أهدافه المنشودة إلا إذا تم الربط بين النظرية والتطبيق ، بين النظري والعملي، وتم العمل وفق متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي ، وأيضا مواكبة التقدم التكنولوجي الحديث ، ولا يكون ذلك إلا من خلال الربط بين مدارس التعليم الفني والقطاع الصناعي المصري .

والتعليم الفني المصري لديه بعض العلامات المضيئة القديمة والحديثة في هذا المجال ، حقق بعضها نقلة نوعية في إعداد خريج فني ماهر يواكب سوق العمل لبعض الوقت وتعثر بعضها ، فكان لازاما علينا إلقاء الضوء على بعض هذه التجارب للوقوف على اسباب النجاح واسباب التعثر لهذه التجارب .

دراسات سابقة:

١- دراسة (محمد شكري وزير وآخرون) (٢٠٠٣)، وعنوانها " **اليات الربط بين التعليم الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة "دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان**[١].

وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الى اي مدى تحقق المدارس الثانوية الصناعية متطلبات وحاجات سوق العمل بالمدن الصناعية عامة ومدينة العاشر من رمضان خاصة.

وهدفت الدراسة الى دراسة كيفية زيادة كفاءة المدارس الثانوية الصناعية الجديدة بصفة عامة ومدينة العاشر من رمضان بصفة خاصة

واستخدمت الدراسة :- المنهج الوصفي

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها

أ- ما زالت المدارس الثانوية الصناعية بمدينة العاشر من رمضان عاجزة عن توفير العمالة الماهرة من حيث الكم في التخصصات النادرة التي تعتمد على التكنولوجيا في الصناعة كالحاسب الالى والهندسة الطبية .

ب- التنسيق بين المدارس الصناعية بمدينة العاشر من رمضان والمصانع الموجودة بالمدينة من حيث تلبية المدارس لاحتياجات الصناعة من العمالة الماهرة دون المتوسط .

٢- دراسة (محمد حسن الحبشي وآخرون) (٢٠٠٦)، وعنوانها " **تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل دراسة ميدانية** " [٢] .

وتمثلت مشكلة الدراسة في :- ما لتصور المقترح لمخرجات التعليم الفني في ضوء الاحتياجات الفعلية لاسواق العمل مع اقسام وتخصصات ومهارات وسمات شخصية للخريج ؟

واستخدمت الدراسة :- المنهج الوصفي

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :-

أ – تغيير بعض الاقسام والشعب الداخلة في النوعيات المختلفة من حيث الاهمية مع ظهور الحاجة الى استحداث وتخصصات جديدة

ب – التوصل الى مجموعة القوائم الخاصة بالمهارات المتعددة والسمات الشخصية والخلقية من اتجاهات واوجه وميول بما يواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي .

٣- دراسة (حسنية حسين عبد الرحمن) (٢٠٠٨) ، وعنوانها " **تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة** "[٣] .

وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي :- كيف يمكن تطوير التعليم الثانوي الصناعي لربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية ؟

وهدفت الدراسة الى :-

التعرف على خبرات بعض الدول (اليابان – المانيا) في مجال ربط التعليم الثانوي الصناعي لربطه بسوق العمل . والوقوف على واقع هذه المجال في مصر وتحديد المعوقات التي تعوق ربط التعليم الثانوي الصناعي في مصر بسوق العمل . تحديد اوجه الشبه والاختلاف في هذا المجال بين مصر وكل من اليابان والمانيا وضع تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الصناعي لربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية على ضوء تجربة كل من اليابان والمانيا .

واستخدمت الدراسة :- المنهج المقارن من خلال مدخلين وهما المدخل الوصفي ، ومدخل التحليل المقارن

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :-

أ- يحتاج الخريج الى تدريب قبل العمل

ب- ان للخريج اتجاهات سالبة نحو مكانتهم الاجتماعية

ت- ضرورة الربط بين المصانع والمدارس الفنية الصناعية لكى يعملا معا في منظومة متكاملة

ث- الاهتمام بالتدريب على الوسائل التكنولوجية الحديثة

ج- ضرورة وجود مكاتب للارشاد المهني للطلاب بالمدرسة

ح- تغيير النظرة الدونية للتعليم الثانوي الصناعي وجذب الطلاب اليه توجيههم لطبيعة الدراسة ومستقبلها العملي

خ- ضعف مشاركة المتخصصين بمواقع العمل في وضع المناهج

٤- دراسة (سميحة على محمد مخلوف) (٢٠١٠) ، وعنوانها: " **التعليم الثانوى الصناعى وتحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم**"(٤).

هدفت الدراسة إلى: التعرف الى واقع التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مصر بصفة عامة وفى الفيوم بصفة خاصة، والتعرف الى مدى ملائمة مهارات خريج المدرسة الثانوية الصناعية مع متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم .

واستخدمت الدراسة المنهج: الوصفى وكانت أداة الدراسة الاستبانة لمعرفة مدى مايمتلك خريج المدرسة الثانوية الصناعية من مهارات.

وتوصلت الدراسة إلى: أن خريج المدرسة الثانوية الصناعية يمتلك بدرجة كبيرة ١٥,٥% من المهارات التى تتناسب مع متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم ، ويمتلك ٣٩,٥%

من المهارات بدرجة متوسطة ، ولايمتلك ٤٤,٧ % من المهارات المناسبة ، وهذا يعنى أن التعليم الثانوى الصناعى يعانى الكثير من المشكلات منها عدم الاتساق مع متطلبات سوق العمل ، ووجود عدد من المهن والمهارات المستحدثة التى لايوجد لها تخصصات فى المدرسة الثانوية الصناعية مثل الإلكترونيات ومصانع الأملاح والمعادن ومصانع الغاز الطبيعى وغيرها.

٥- دراسة (أمال سيد مسعود)(٢٠١١)، وعنوانها: " **نموذج مقترح للمشاركة المجتمعية لتطوير التعليم الفني وتلبية احتياجات سوق العمل** "(٥).

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية، وسبل التغلب عليها، وتقديم نموذج مقترح للمشاركة المجتمعية في تطوير التعليم الفني لتلبية احتياجات سوق العمل.

واستخدمت الدراسة المنهج: الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانه كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:-

أ- ضرورة عقد دورات تدريبية لتدريب وتأهيل الطلاب للانخراط في سوق العمل

ب- وضع معايير لنظام التصنيف والتوصيف المهني وتطويره لمواكبة المستجدات في سوق العمل.

٦- دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء) (ديسمبر ٢٠١١)، وعنوانها : "**رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر**"(٦)

وتمثلت مشكلة الدراسة في :- التعرف إلى دور أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :-

- الوقوف على نقاط القوة ، وكذلك التحديات التي واجهت تجارب الشراكة بين أصحاب العمال والتعليم الفني .
- الوصول الى مجموعة من الدروس المستفادة من خلال تجارب الشراكة بين أصحاب العمال والتعليم الفني مثل: من المفيد تنفيذ برنامج الارشاد المهني للطلاب قبل الالتحاق بالتعليم المهني، ضرورة إسناد إدارة بعض مدارس التعليم الفني لصحاب الأعمال وضرورة مشاركتهم في مجلس إدارة مدارس التعليم الفني، ضرورة وجود تشريع يقد حوافز لأصحاب الأعمال والمدرسين القائمين بالشراكة مع التعليم الفني.

٧- دراسة (شامية جمال سيد علي) (٢٠١٢) ، وعنوانها " **متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل** "[٧] .

وتمثلت مشكلة الدراسة في :- متطلبات الوظيفية اللازمة لبناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل

واستخدمت الدراسة :- المنهج الكمي المتمثل في المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الكيفي المتمثل في تحليل البيانات

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :-

أ – انه لا توجد لجان استشارية من رجال الصناعة المحلية يشاركون في التخطيط للمدرسة

ب – عدم مشاركة المدرسة بعض الجمعيات الاهلية في مشاريع لها عائد

ج – المدرسة تستعين باساتذة الجامعات المتخصصين في المجال الدراسي في صنع واتخاذ القرارات المدرسية

ت – عدم التعاون المدرسة مع رجال الصناعة في المراجعة والتقييم لمشروعاتها وفق متطلبات سوق العمل

٨- دراسة (Zuwei Shi) (٢٠٠٠)، وعنوانها : " **التخطيط المركزي والأسواق المحلية: إصلاح التعليم الثانوي المهني في الصين** "[٨].

وهدفت الدراسة إلى : دراسة الجهود الرئيسة لإصلاح التعليم المهني، والعمل على بناء قاعدة معرفية حول تطوير التعليم الثانوي المهني في سياق التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الصيني.

واستخدمت هذه الدراسة :استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، من خلال استعراض التراث التاريخي والتجارب الحديثة للتعليم المهني في الصين ،كذلك استخدام اسلوب دراسة الحالة لمدرسة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- تم أهمال التعليم المهني بشكل كبير في العصر الاقطاعي عندما سيطرت الكونفوشيوسية على التعليم، واهتمت بالجوانب الإنسانية على حساب العلوم والتكنولوجيا.

- بدأ إصلاح التعليم المهني الحديث قرب نهاية القرن التاسع عشر من خلال: الدعم والسيطرة الكبيرة للحكومة عليه ، كذلك إصلاح المناهج بما يلبي احتياجات التقدم الاقتصادي.
- اقتراح تأسيس مراكز مهنية اقليمية ، تقيم ورش ومصانع توفر مواقع التدريب ذات الصلة لطلاب التعليم المهني تمكنهم من التعلم بشكل أكثر فاعلية، وذلك بامتلاك مجموعة من المهارات والكفايات المهنية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الورش والمصانع تعمل ككيانات اقتصادية لإنتاج احتياجات السوق المحلي بما يحقق أرباح تستخدم لتطوير التعليم الثانوي المهني.

٩- دراسة (Maureen S. Murray and others) (٢٠١٠) ، وعنوانها: "**طبيعة الاتصال بين المدارس الثانوية في تطوير وتدعيم الشراكات الناجحة مع المؤسسات الصناعية**"[٩].

استهدفت الدراسة الحالية: دراسة الواقع الحالي للمدارس الثانوية في الولايات المتحدة ، والفجوة بين الاعمال التجارية ونواتج المدارس الثانوية ، وتطوير الشراكات التجارية لتحسين نوعية التعليم في المدارس الثانوية.

واستخدمت هذه الدراسة: دراسة الحالة للبحث فى عملية التدريب والهيكل التنظيمى،والموارد المتاحة، والوظائف والادوار، والدعم الإداري، والمحفزات والتحديات التى تقف امام العلاقات المتبادلة فى المدرسية التي يتمثل دورها في تطوير الشراكات مع المؤسسات الصناعية والحفاظ عليها.وتم جمع البيانات في شكل استبيان واحد، ومقابلة واحدة مع مدير المدرسة، ومقابلة واحدة مع شريك تجاري، وبعض الصور، ومستندات تتعلق بمركز الاتصال. كما أجريت مقابلات مع موظفين آخرين للحصول على معلومات إضافية عن دور الاتصال.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن دور الاتصال هو إنشاء شراكات ناجحة بين المدارس والمؤسسات الصناعية. بالإضافة إلى التشديد على الحاجة إلى الاتصال، كما سلطت النتائج الضوء أيضاً على أهمية التدريب على عملية الاتصال، والهياكل اللازمة لأداء المهام على نحو فعال، والدور الحاسم الذي تؤديه الاتصالات المجتمعية، والدعم الإداري الذي يعزز من الفعالية. كما تقدم نتائج هذه الدراسة معلومات محددة لمساعدة قادة المدارس في تحديد أو تعزيز الموقف الحاسم لربط المدارس بالمؤسسات الصناعية ، وبالتالي تعزيز الفرص لجميع الطلاب لجني الفوائد المحددة للشراكات بين المدرسية والمؤسسات الصناعية.

ومن العرض السابق لبعض الدراسات السابقة يتضح أن: أكدت معظم هذه الدراسات(محمد حسن الحبشي، حسنية حسين، سميحة مخلوف، مركز المعلومات، شامية جمال ، Zuwei Shi، Maureen S. Murray and others) على ضرورة الربط بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الصناعية. كما أكدت معظم الدراسات (محمد حسن الحبشي، حسنية حسين، شامية جمال، مركز المعلومات، Zuwei Shi) على ضعف تلبية مدارس التعليم الفني لاحتياجات سوق العمل وخاصة ما يتعلق بمجال التكنولوجيا والتخصصات الحديثة وكذلك ضعف مشاركة المؤسسات الصناعية في تطوير مناهج التعليم الفني. وتوصلت بعض هذه الدراسات(شامية جمال، مركز المعلومات، Zuwei Shi) إلى أهمية تشجيع أصحاب المؤسسات الصناعية للقيام بشراكات مع التعليم الفني الصناعي ؛ ومن هذا العرض تتضح أهمية وضرورة مشاركة أصحاب المؤسسات الصناعية في تطوير التعليم الصناعي في مصر، ومن ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية كما يلي:

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: **ما أهم التجارب المصرية في مجال المدارس الصناعية الملحقة بالمصانع والشركات؟**

منهج وإجراءات الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي للوقوف على أهم التجارب المصرية القديمة والحديثة في مجال مدرسة المصنع أو المدارس الصناعية الملحقة بالمصانع ، وقام الباحث بزيارة ميدانية لبعض هذه المدارس(مدرسة الحديد والصلب بحلوان، مدرسة الغزل والنسيج بحلوان، مدرسة الأمل لصناعة السيارات، مدرسة مصر الحجاز لمركبات الفينيل، اكاديمية السويدي الفنية وهذه المدارس الثلاث بالعاشر من رمضان) وإجراء مقابلة مع مديري هذه المدارس حول العقبات التي تواجه هذه التجربة وآليات التغلب عليها.

أولا : مفهوم المدارس الصناعية الملحقة بالمصانع :

تعرف المدارس الصناعية الملحقة بالمصانع إجرائيا في هذه الدراسة على أنها: ذلك النوع من المدارس الثانوية الصناعية الموجودة داخل أحد المصانع أو الشركات الحكومية أو الخاصة العاملة في مصر، والتي تقوم بتدريس المناهج المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم لطلاب التعليم الثانوي الصناعي كما هي أو بعد إجراء تعديلات عليها بما يتناسب مع متطلبات العمل بالمصنع ، وتقدم تدريبا عمليا داخل ورش موجودة بالمدرسة وداخل أقسام الإنتاج بالمصنع أيضا.

ثانيا: أنماط المدارس الصناعية الملحقة بالمصانع:

تعتبر المدارس الملحقة بالمصانع من ضمن فئات التعليم والتدريب المزدوج ثلاث سنوات ، وتتبع نفس الإدارة وهي إدارة التعليم والتدريب المزدوج بوزارة التربية والتعليم ، وتتبع نفس سياسة التعليم والتدريب المزدوج من حيث الدراسة النظرية والتدريب العملي، لكنها تختلف عن مدارس التعليم والتدريب المزدوج في: أنها مدارس مقامة داخل مصانع أو شركات، كما أن المصنع هو من يحدد تخصصات المدرسة وفقا للتخصصات التي يحتاج إليها ، وأنها تخفض في درجات القبول والمصروفات الدراسية للأبناء العاملين بهذه المصانع بنسبة (١٠%).

وهذه المدارس لها ثلاثة أنماط أساسية داخل مصر وهم:

١- مدارس حديثة موجودة داخل بعض مصانع القطاع الخاص مثل: مدرسة مجموعة شركات مصر الحجاز بالعاشر من رمضان، ومدرسة شركة مياه الشرب والصرف الصحي.

٢- مدارس قديمة موجودة بمصانع القطاع العام، ومن أمثلة هذه المدارس : مدرسة الصلب الملحقة بمصنع الحديد والصلب بحلوان.

٣- مدارس تضرب بجذورها في أعماق التاريخ تنم قدم وأصالة ومصرية الفكرة مثل كلية محمد سالم بالفيوم في ستينيات القرن الماضي. وفيما يلي يتناول الباحث بشيء من التفصيل نظام التعليم والتدريب بهذه المدارس:

١- مدارس موجودة داخل مصانع القطاع الخاص:

وهي مجموعة من المدارس التي قام بإنشاءها رجال الأعمال داخل المصانع الخاصة بهم ، لتوفير العمالة المدربة اللازمة للعمل داخل المصنع، ولمشاركة الحكومة في تطوير التعليم الفني والمساعدة في تمويله، وتوفير فرص عمل للشباب بعد تخرجهم داخل المصنع. ومن أمثلة هذا النمط من المدارس:

(١) مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج :

شركة مصر الحجاز هي مجموعة شركات موجودة داخل منطقة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية ، متخصصة في صناعة مركبات الفينيل ومواد التعبئة (مواسير مياه وصرف ومشتقاتها ، ومواسير وخراطيم كهرباء المنازل ، ومنتجات بلاستيكية اخرى) ، وقامت الشركة بعمل شراكة مع وزارة التربية والتعليم من خلال إنشاء مدرسة تعليم صناعي داخل الشركة تعمل بنظام التعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات)، وفقا للقرار الوزاري رقم (٤١٥) بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م [١٠].

وتضم المدرسة تخصصي(ميكانيكا صيانة وإصلاح ، فني تركيبات كهربية) ، ويجوز بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني إنشاء مهن جديدة أو إلغاء مهن قائمة، وفقا لاحتياجات سوق العمل. وتتبع هذه المدرسة نظام مدارس التعليم الفني للتعليم والتدريب المزدوج(نظام الثلاث سنوات)، في شروط قبول الطلاب ، ونظام التقييم ، وضوابط الامتحانات.

وتم تحديد دور كل طرف من طرفي الشراكة لهذه المدرسة وفقا لاتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة مصر الحجاز ، كما يلي[١١]

أولا: تتولى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية القيام بالآتي: وفقا لما جاء في البند رقم (٥) من الاتفاقية السابق ذكرها

- ندب مدير ووكيل للمدرسة يتولى شئون المدرسة الإدارية والتعليمية والمالية – كل منهما في حدود اختصاصه – على أن يعاونهما المسئول الفني الذي تعينه شركة مصر الحجاز للمساهمة في إدارة العملية التعليمية والتدريبات المهنية بالمصنع.
- ندب معلمين لتدريس المواد الثقافية والفنية ومسئولين لشئون العاملين والسكرتارية المالية والإدارية للعمل بالمدرسة من العاملين بالتعليم الفني بمحافظة الشرقية.
- يقوم التوجيه المختص بمحافظة الشرقية بالاشراف الفني الكامل على المدرسة، وفقا لما يتم بالمدارس الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج المناظرة لها.
- توفير الكتب الدراسية المقررة لطلاب المدرسة وفق النظام المعمول به .

ثانيا: تلتزم شركة مصر الحجاز بما يلي: وفقا لما جاء في البند رقم (٦) من الاتفاقية

- في حالة عدم توافر هيئة تدريس من التعليم الفني بمحافظة الشرقية يتم الاستعانة بمهندسي الشركة لتدريس المواد العلمية والعملية أو من يتم التعاقد معهم من خلال الشركة بشرط الحصول على مؤهل عالي متخصص بعد موافقة التعليم الفني بالشرقية .
- الالتزام بتنفيذ الخطة الدراسية والمناهج المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وكذلك تدريس الكتب التي تم إعدادها وتوريدها عن طريق وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .
- إعداد وتجهيز المعامل والورش بالأدوات والتجهيزات اللازمة وفقا للخطة المعتمدة للصفوف الثلاثة، وبما يحقق تنفيذ المنهج الموضوع (نظريا وعمليا) .
- إصدار شهادة الخبرة للخريجين معتمدة من مصنع شركة حكيم مصر(باكو) لإنتاج جميع منتجات البلاستيك.

- توفير وسيلة مواصلات مناسبة لنقل الطلاب من وإلى المصنع يوميا دون تحمل الطلاب أية أعباء مالية.
- توفير وجبة غذائية صحية للطلاب يوميا.
- يتم تحرير عقود التدريبات العملية اللازمة للعملية التعليمية طوال مدة الدراسة على أن يحدد بها عدد الساعات وكذلك المكافئة الشهرية الممنوحة للطلاب(مصروف الجيب) والأجازات وشروط إنهاء التعاقد ويكون للعقد أربع نسخ توزع كالتالي: أصل للمدرسة ، وأصل لولي الأمر ، وأصل للجنة الفنية بإدارة التعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية ، وأصل للمصنع.
- تدبير الخامات والأجهزة اللازمة للتدريبات العملية وفقا للمنهج المقرر لأداء امتحانات النقل والدبلوم بالمدارس المناظرة.
- التأمين على الطلاب ضد الحوادث التي تحدث لهم بأماكن التدريب أو أثناء الانتقال منها وإليها طبقا للقوانين المنظمة لهذا الشأن.
- توفير جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية بمقر التدريب وكذلك بتدريب الطلاب من قبل المختصين بذلك على استخدامها.
- عدم استغلال الطلاب أثناء فترة التدريب في أي أعمال خارج خطة التدريب المعتمدة من الوزارة.
- التعامل مع الطلاب بالشكل اللائق تربويا بما يحفظ كرامتهم ومكانتهم ، والالتزام بكافة أحكام قانون الطفل .
- الا تزيد ساعات التدريب داخل المصنع عن ست ساعات يوميا يتخللها فترة أو أكثر للراحة وتناول الطعام لاتقل في مجموعها عن ساعة ، ولايجوز تدريبه فيما بين السابعة مساءا والسابعة صباحا.
- توفر مصروف الجيب للطلاب وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (٣) : يحدد مصروف الجيب لطلاب مدرسة مصر الحجاز التي تقدمه الشركة لهم[١٢].

الصف	الحد الأدنى لمكافئة التدريب في اليوم الواحد
الأول	٢٠ جنيها
الثاني	٢٥ جنيها
الثالث	٣٠ جنيها

ويتم تنظيم قبول الطلاب الجدد في بداية العام الدراسي طبقا للتعليمات المنظمة للقبول بنظام التعليم والتدريب المزدوج (استقبال الطلاب ومقابلة أولياء الأمور ، إجراء اختبارات القدرات ، متابعة توزيع الطلاب بالأماكن التدريبية بالشركة)، ووفقا للإمكانيات التدريبة المتاحة بمصانع الشركة يتم ذلك من خلال اللجنة الفنية المشكلة بالقرار الوزاري رقم (٤٤٤) لسنة ٢٠١٥ بالتعليم الفني بمحافظة الشرقية[١٣].

ويشكل مجلس إدارة المدرسة بقرار من وزير التعليم برئاسة الاستاذ الدكتور/ نائب الوزير للتعليم الفني أو من يفوضه وعضوية كلا من:

- رئيس مجلس إدارة شركة مصر الحجاز أو من يفوضه.
- مدير عام التعليم الفني بالشرقية أو من يفوضه.
- مدير عام الإدارة العامة للتعليم والتدريب المزدوج بوزارة التربية والتعليم الفني أو من يفوضه.
- ثلاثة أعضاء من شركة مصر الحجاز من العاملين يحددهم رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب للشركة.
- مدير المدرسة أو الوكيل.

وللمجلس الاستعانة بمن يراه مناسبا من ذوي الخبرة والكفاءة للمشاركة في خدمة العملية التعليمية والتدريبية[١٤].

وتكون مدة العام الدراسي بالمدرسة إثنا عشر شهرا لعمل امتحانات الدور الأول والدور الثاني في السنة الدراسية على أن يحصل الطالب خلالها على أجازة لمدة أسبوع أثناء عطلة نصف العام وثلاثة أسابيع خلال العطلة الصيفية ، وإذا ارتكب الطالب خلال مدة الدراسة مخالفة جسيمة مخلة بالشرف مثل السرقة أو سلوكيات معيبة فإنه يحق للشركة بالتنسيق مع مدير عام التعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بالشرقية والإدارة العامة للتعليم والتدريب المزدوج بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة في هذا الشأن ، وفي جميع الأحوال يتم تحويل مسار الطالب إلى مدرسة فنية أخرى بخلاف مدارس التعليم والتدريب المزدوج إذا توافرت في الطالب شروط التحويل[١٥] .

ومن خلال المقابلة الشخصية التي قام بها الباحث مع مدير المدرسة وكذلك مع ممثل الشركة لمساعدة مدير المدرسة ، فإن المدرسة تضم الدفعة الأولى لها وعددهم (٥٠) طالب موزعين بالتساوي على القسمين الموجدين بالمدرسة بالصف الأول، كما أنه لايوجد من التربية والتعليم إلا مدير المدرسة ، أما المدرسين فتم التعاقد معهم من قبل الشركة لتدريس المواد الثقافية (عربي – انجليزي- دين) ، والمواد العلمية (رياضة فنية – تكنولوجيا – رسم فني – حاسب آلي) ، كما أن

التدريبات العملية تتم لمدة يومين داخل معامل المدرسة ويومين داخل ورش المصنع من خلال فنيين ومهندسين تابعين للمصنع.

ومن الأمور المهمة أن مدير المدرسة قام مع مجموعة من المهندسين الممثلين للشركة بتقديم مقترح لتطوير مناهج الوزارة الخاصة بالأقسام الموجودة بما يتناسب مع متطلبات المصنع ومتطلبات سوق العمل ، وتم تقديم هذا المقترح للوزارة لمراجعته واعتماده .

ومن العقبات التي تواجه سير المدرسة – كما صرح بذلك ممثل الشركة بالمدرسة- عدم تقديم دعم من الدولة للشركة ، حيث تتكفل الشركة بالإنشاءات والتجهيزات الخاصة بالمدرسة والورش والمعدات والانتقالات للطلاب وتوفير الخامات المطلوبة للامتحانات وللتدريب ورواتب المعلمين والفنيين وتوفير وجبة غذائية ومصروف جيب للطلاب، وأن هذه الأمور باهظة التكلفة على رجل الأعمال ، وأن الدولة لابد أن توفر امتيازات للشركة مقابل لذلك من أجل استمرار التجربة والتوسع فيها .

(٢) مدرسة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات الفنية للتعليم والتدريب المزدوج:

شركة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات هي شركة مصرية تقع في منطقة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية متخصصة في تجميع السيارات "لادا" الروسية و"البي واي دي" و"الكينج لونج" الصينية ، وقد قامت هذه الشركة بعمل شراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، وذلك بإنشاء مدرسة الأمل داخل المصنع وذلك وفقا للقرار الوزاري رقم (٣٤٢) بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥م[١٦].

وتضم هذه المدرسة وفقا للقانون تخصصي : سمكرة ودوكو السيارات ، وتركيبات ميكانيكية ، ويجوز بقرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني إنشاء مهن جديدة أو إلغاء مهن قائمة، وفقا لاحتياجات سوق العمل . وتتبع هذه المدرسة نظام مدارس التعليم الفني للتعليم والتدريب المزدوج(نظام الثلاث سنوات) ، في شروط قبول الطلاب ، ونظام التقييم ، وضوابط الامتحانات[١٧].

وتم تحديد دور كل طرف من طرفي الشراكة لهذه المدرسة وفقا لاتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة الأمل ، كما يلي:[١٨]

تتفق المهام التي تقوم بها مديرية التربية والتعليم بالشرقية ومهام شركة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات مع المهام التي تقوم بها مديرية التربية والتعليم بالشرقية وشركة مصر الحجاز في التجربة السابقة ، لكن الاختلاف بين التجربتين يكمن في:

أنه وفقا للاتفاق المبرم فإن شركة الأمل يجب أن توفر مصروف الجيب للطلاب وفقا للجدول التالي:

جدول رقم(٤): يحدد مصروف الجيب لطلاب مدرسة الأمل التي تقدمه الشركة لهم[١٩].

الصف	الحد الأدنى لمكافئة التدريب شهرية
الأول	١٧٥ جنيه/ أثناء الدراسة ٢٠٠جنيه/أثناء الصيف
الثاني	٢٢٥ جنيه/ أثناء الدراسة ٢٥٠ جنيه/أثناء الصيف
الثالث	٣٠٠جنيه

ويتم تنظيم قبول الطلاب الجدد في بداية العام الدراسي طبقا للتعليمات المنظمة للقبول بنظام التعليم والتدريب المزدوج (استقبال الطلاب ومقابلة أولياء الأمور ، إجراء اختبارات القدرات ، متابعة توزيع الطلاب بالأماكن التدريبية بالشركة)، ووفقا للإمكانيات التدريبة المتاحة بمصانع الشركة يتم ذلك من خلال مركز تنمية الموارد البشرية والخدمات بمحافظة الشرقية[٢٠].

ويشكل مجلس إدارة المدرسة بقرار من وزير التعليم برئاسة السيدرئيس مجلس إدارة الشركة وعضوية كلا من:

- الأستاذ الدكتور رئيس قطاع التعليم الفني والتجهيزات – وزارة التربية والتعليم.
- مدير عام الإدارة العامة للتعليم والتدريب المهني التابع لقطاع التعليم الفني .
- مدير مركز تنمية الموارد البشرية والخدمات بالمحافظة.
- ثلاثة أعضاء من شركة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات من العاملين يحددهم رئيس مجلس الإدارة.

وللمجلس الاستعانة بمن يراه مناسبا من ذوي الخبرة والكفاءة للمشاركة في خدمة العملية التعليمية والتدريبية[٢١].

ومن خلال زيارة الباحث لشركة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات ، ومقابلة مدير الشركة ومدير المدرسة فإن الواقع الحالي للمدرسة أن المدرسة بها تخصص واحد وهو سمكرة ودوكو السيارات ، وبها فصل واحد في كل صف يحتوي على (٢٠) طالب ، وتم تخريج ثلاث دفع والدفعة الحالية هي الدفعة الرابعة دفعة ٢٠١٨/٢٠١٧، لكن لايوجد بالمدرسة طلاب بالصف الأول الثانوي وذلك للتكلفة الباهظة التي تقع على كاهل رجل الأعمال صاحب الشركة دون تقديم دعم من الدولة ، بل - وكما قال مدير الشركة- أن الدولة لاتقدم امتيازات للشركة مقابل القيام بهذه الشراكة كما

أن الوزارة أرسلت إلى الشركة تطلب منها زيادة مصروف الجيب للطلاب ، مما دفع صاحب العمل لإيقاف قبول دفعات جديدة.

(٣) أكاديمية السويدي الفنية[٢٢]

بدأت أكاديمية السويدي للتعليم الفنِّي عام ٢٠١١ كمدرسة فنية عقب توقيع مبادرة بين مجموعة شركات "السويدي إلكتريك" ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ثم بعد ذلك أُطلقت أول أكاديمية للسويدي في سبتمبر ٢٠١٦، وقد استضافت (٤٠٠) طالب في ذلك الوقت .

تشمل الاكاديمية المجالات التالية: " مكونات الطاقة " و " الإلكترونيات الصناعية " و " ميكانيكا صيانة وإصلاح " بِالْإِضَافَةِ إِلَى " الخدمات اللوجستية". وعدد الطلاب المسجلين للعام الدراسي الحالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ هو (٥٤٢) طالباً.

وعلى رأس مجلس إدارة الأكاديمية من قبل شركة السويدي إلكتريك كلا من:

أ/ أحمد نبيل : المُدير التَنفيذى للأكاديميَّة (مُدير التَدريب والتَطوير للمجموعة)

أ/ أوفا فيكينبيرج: وهو ألماني عمل مستشارا ومدربا في التدريب الدولي ممثلا للإتحاد الأوروبي واليونسكو والجمعية الألمانية للتعاون الدولي ، انضم إلى أكاديميَّة السويدي الفنيَّة مديرًا للبَرامج في أغسطس عام ٢٠١٦.

أ/ خالد مدير الاكاديمية المكلف من قبل وزارة التربية والتعليم.

ووفقا لما قاله المدير المكلف من وزارة التربية والتعليم للباحث، فإن اكاديمية السويدي تعمل وفقا للبروتكول الموقع بين شركة السويدي إلكتريك ووزارة التربية والتعليم والذي يشبه تماما البروتكول الخاص بمدرسة الأمل لصناعة وتجميع السيارات السابق ذكره.

(٤) تجربة شركة أمريكانا [٢٣]

ينتشر ما يقرب من (٧٠%) من مطاعم شركة أمريكانا في منطقة الخليج والسعودية ، حيث تتوفر العمالة الأسيوية التي تتميز بالمهارة الفنية العالية ، والمهارات السلوكية المناسبة لمجال المطاعم ، إضافة إلى الإنظباط والإنتاجية العالية .

لذا سعت الشركة إلى إعداد وتدريب العمالة المصرية وتزويدها بالكفايات اللازمة (مهارات ومعلومات وسلوكيات) للعمل في مطاعم الشركة بمصر ، ومساعدة ومشاركة الحكومة المصرية في تطوير التعليم ، فنشأة فكرة الشراكة بين شركة أمريكانا ووزارة التربية والتعليم المصرية ، لإعداد وتدريب الخريجين المدربين للعمل بالشركة أو للعمل بمجال المطاعم بصفة عامة بدرجة عالية من الكفاءة والجودة.

وشملت هذه الشراكة :

- ثلاث مدارس ثانوية فنية صناعية شعبة المطاعم.
- تم إنشاء شعبة المطاعم في معهدي المطرية والاسكندرية للسياحة والفنادق (كليات تكنولوجية).
- تم إقرار بكالوريوس إدارة وتشغيل المطاعم تعليم مفتوح في برنامج كلية السياحة والفنادق جامعة حلوان.
- في مجال الزراعة ، تم الاتفاق مع كلية الزراعة بالمنوفية على إنشاء بكالوريوس إدارة الأعمال الزراعية.

وتحدد مسئولية كل طرف من طرفي الشراكة وفقا فيما يلي:

أولا: شركة أمريكانا : تقوم بالأدوار الاتية:

- الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم في وضع مواصفات اختيار الطالب للالتحاق بالشعبة ، وكذلك ألية الاختيار والاشتراك في اختيار الطلبة.
- توفير منهج التدريب العملي على أن يتم مراجعته بواسطة المتخصصين في التعليم لتقييمه ودمجه في منهج الشعبة المتخصصة.
- توفير أماكن التدريب العملي.
- توفير المدربين .توفير آلية للمتابعة والتقييم الدوري.
- توفير الية للاختبارات النظرية والعملية وتقييم واعتماد المهارات.
- صرف مكافئة تدريب شهرية للطلبة أثناء التدريب ومقدارها (٥٠٠) جنيه في الستة شهور الأولى ، (٦٠٠) في الستة شهور الثانية.
- دفع مبلغ (٧٥) جنيه شهريا للمؤسسة التعليمية عن كل طالب لمساعدتها في الأعباء الناتجة عن تطبيق البرنامج.

ثانيا المؤسسات التعليمية : وتقوم بالأدوار التالية:

- تحديد المدارس المشاركة في البرنامج ، وقصر هذه المدارس على شعبة المطاعم فقط.
- مراجعة واعتماد برامج التدريب الخاصة بالشركة كمكون أساسي للمنهج.
- تطوير منهج يجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملي.
- الأشراف الكامل على العملية التعليمية بشقيها النظري والعملي.

- الامتحانات والاختبارات.
- المتباعة الميدانية لتنفيذ التدريب العملي طبقا للمنهج المعتمد.
- السماح للشركة في اختيار الطلبة الملتحقين بالنرامج طبقا للمعايير والآليات المعتمدة .
- إصدار الشهادة.

الية اختيار الطلاب:

يتم اختيار الطلاب من خلال مجموعة من الاجراءات وهي:

- يتم تعريف البرنامج لكل من الطالب وولي الأمر ،مع أفلام توضيحية.
- يقضي الطالب يوما كامل بالمطعم للتعرف على المهنة التي سيعمل بها بعد انقضاء البرنامج التدريبي ، وكذلك المسار الوظيفي الذي سيعين فيه ، بالإضافة إلى التواصل مع أحد الطالب الذين سبقوه في البرنامج داخل المطعم ، وايضا وضع الطالب في مجموعة من المواقف المختلفة التي من الممكن أن يتعرض لها أثناء العمل بالمطعم ، لمعرفة مدى تحمله للضغوط أثناء العمل ، وكيفية معالجته لتلك المواقف.
- الاختيار من مجموعات : يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعات ويتم فتح حوار حول اليومي التعريفي بالمطعم ، ويتم ملاحظة الطالب من خلال قدرته على التواصل والاستماع للاخرين ، والقدرة على التفكير والتحليل واتخاذ القرار.
- اختبار TMRI(Team Member Readiness Inventory) :وهو اختبار لقياس الاستعداد الشخصي لدى الطالب للعمل بالمطاعم ، من خلال مجموعة من المواقف الافتراضية وبعض الأسئلة ، ويتم تحليل الاجابات من خلال برنامج كمبيوتري والذي يعطي مؤشرات عن استعداد الطالب للعمل بالمطعم.
- مقابلة شخصية تتم مع الطالب للتقييم النهائي .

والجدير بالذكر أن البرنامج لايشترط مجموع معين لقبول الطالب ، انما يركز على الاستعداد الشخصي والرغبة لدية للعمل بهذه المهنة.

مدة البرنامج:

يطبق البرنامج على مدارس التعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات سابقة الذكر ، ويقضي الطالب عام ونصف دراسة في المدرسة ، ثم ينتقل بداية من الفصل الدراسي الثاني من العام

الثاني إلى المطعم ثم يواصل فترة الاجازة الصيفية والفصل الدراسي الأول من العام الثالث ايضا بالمطعم تدريب عملي مستمر ومتصل لمدة (١٢) شهر، ثم يعود إلى المدرسة مرة أخرى.

تعيين الطلاب في المطعم:

يتم تعيين عضو الفريق من خلال التعليم الثانوي الصناعي ، أما المشرف ومساعد مدير المطعم فيتم تعيينه من خريجي كلية السياحة والفنادق شعبة المطاعم.

(٥) تجربة شركة المقاولين العرب [٢٤]

تمت الشراكة بين شركة المقاولون العرب ووزارة التربية والتعليم، لتوفير خريج تعليم فني ملائم لاحتياجات الشركة، والمساهمة في تطوير التعليم الفني من خلال الربط بين التعليم واختياجات سوق العمل.

الاطار المؤسسي للشراكة وأدوار كل طرف:

في عام ٢٠٠٨ وقعت الشركة ثلاث اتفاقيات مع كل من مدرسة مدينة نصر الثانوية الجديدة ، ومدرسة السلام المعمارية ، ومدرسة المعدات الثقيلة بالاسماعيلية . وفي عام ٢٠٠٩ تم توقيع اتفاقيتين مع كل من مدرسة الشاطبي الميكانيكية بالاسكندرية ، ومدرسة أسيوط الميكانيكية . وفي عام ٢٠١٠ تم توقيع اتفاقية مع مدرسة أبورواش الثانوية الصناعية ، والجدير بالذكر أن هناك نظاميين متبعين للدراسة بالمدارسة الداخلة في الشراكة وهما :

- النظام الأول : مدرسة أبو رواش ويتمثل في اسبوعين في المدرسة ، واسبوع في الموقع ، والاجازة الصيفية تكون في الموقع أيضا.
- النظام الثاني: عبارة عن خمسة أيام بالمدرسة ويوم واحد في الموقع ، وتقوم الشركة بمتابعة والاشراف على التدريب بالمدرسة.

وتم تشكيل مجلس لإدارة المدارس الموجودة بهذه التجربة يتكون من رئيس مجلس إدارة المقاولون العرب أو من ينوب عنه ،مدير المدرسة ، مدير الإدارة المركزية للتعليم الفني ، مدير التعليم الفني ، ثلاثة من العاملين بالمقاولين العرب ، وتتمثل مهمة المجلس في المتابعة الدورية واتخاذ القرارات ، حيث يتم الإشراف على الطلاب أثناء فترة التدريب العملي من قبل الوزارة والشركة ، كما أن الشركة تشارك الوزارة في تقييم الطلاب (الدرجات العملي).

تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير المدرسين اللازمين للتدريس بالمدارس المذكورة ، على أن تقوم شركة المقاولين العرب بتقديم دورات تدريبية متخصصة للمدرسين للقيام بدورهم في التدريس ، مع تحفيز المدرسين من خلال لائحة معتمدة من مجلس إدارة الشركة.

ويتم تشكيل مجموعات عمل من وزارة التربية والتعليم والمتخصصين من شركة المقاولين العرب لتعديل المناهج الدراسية بما يتلاءم مع سوق العمل ، ويتم اعتماد تلك المناهج من وزارة التربية والتعليم.

معايير اختيار الطلاب المشاركين في البرنامج:

شكلت لجنة من الوزارة وشركة المقاولين العرب لاختيار الطلاب حيث تم اختيار عدد (٥٢٠) من (٣٣٦٠) طالب إجمالي المتقدمين للبرنامج عم ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٠٩ تم اختيار عدد (٨١٨) طالبا من (٥١٢١) طالبا إجمالي المتقدمين، وفي عام ٢٠١٠ تم اختيار عدد (١٠٣٨) طالب من (٧٢٣٣) طالبا اجمالي المتقدمين في هذا العام ، وتمت هذه الاختيارات وفقا للمعايير الاتية:

- الاختبار التحريري في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والمعلومات العامة.
- الكشف الكبي على الطلاب ، ثم كشف التدخين لاستبعاد المدخنين.
- اختبار الهيئة.

الدعم المالي من الشركة:

- يتم صرف مكافئة قدرها (١٥٠) جنيه شهريا لكل طالب أثناء فترة التدريب ، كما يتم توفير زي موحد ، وأحذية أمنة لطلاب الأقسام الميكانيكية ، وتوفير وسائل لنقل الطلاب من وإلى أماكن التدريب.
- تدعم الشركة المدرسة ببعض المعدات ليتدرب عليها الطلاب.
- تقدم الشركة مكافئة شهرية للمدرسين تصل إلى (٢٠٠%) من أساسي المرتب ، ويعطى الحافز بعد تقييم المعلم كما يلي : (٣٠%) القدرة على توصيل المعلومات ، (٣٠%) السلوك الشخصي ، (٤٠%) عدد الحصص التي يقوم بتدريسها.

(٦) تجربة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي [٢٥]

تمت الشراكة بين الشركة ووزارة التربية والتعليم ، لتوفير خريج تعليم فني ملائم لاحتياجات الشركة، والمساهمة في تطوير التعليم الفني من خلال الربط بين التعليم واختياجات سوق العمل، وتغيير نظرة المجتمع عن التعليم الفني من خلال تغيير المستوى الاجتماعي والثقافي للطلاب من خلال هذه التجربة.

الاطار المؤسسي للشراكة وأدوار كل طرف:

تم الاتفاق بين الشركة ووزارة التربية والتعليم ، تم بموجبه تحويل مبنى تابع للشركة داخل محطة مياه بمسطرد إلى مدرسة ، وكذلك في البحيرة ، أما في بني سويف قامت الوزارة بتوفير المبنى وقامت الشركة بتجهيزه ، ومؤخرا تم إنشاء مدرسة بالمنوفية.

وفيما يتعلق بالمناهج ، يتم تدريس المواد النظرية للتعليم الصناعي نظام الثلاث سنوات الخاصة بالوزارة ، بالإضافة إلى المواد التخصصية الخاصة بالشركة . ويخصص يوم السبت للتدريب العملي بالإصافة إلى التدريب الصيفي.

وتوفر الوزارة مدير المدرسة ، ومدرسو المواد النظرية ، في حين توفر الشركة مدرسين لتدريس المواد التخصصية ، وتقدم الشركة مكافئة للمدرسين.

يتم تعين جميع الطلاب الخريجين بالشركة بمجرد اجتيازهم اختارات السنة الثالثة بالمدرسة، ويمكن للطلاب أيضا الالتحاق بكلية الهندسة ، ولكن بعد عمل معادلة بعد الحصول على شهادة الدبلوم.

معايير اختيار الطلاب المشاركين في البرنامج:

يتم اختيار الطلاب وفقا للمجموع ، حيث يتم تحديد العدد المطلوب كل عام ، ويتم اختيار الطلاب الحاصلين على أعلى مجموع من بين المتقدمين ، إلى جانب إجراء مقابلة شخصية مع الطلاب للتعرف على مستوى تأهيلهم.

الدعم المالي من الشركة:

- يتم صرف مكافئة شهرية للطلاب قدرها (٣٠)جنيها شهريا .
- يصرف مكافئة للمدرسين المشتركين في البرنامج تتراوح بين ١٥٠-٢٠٠% من الراتب الأساسي.

٢ - مدارس موجودة داخل مصانع القطاع العام:

وهي مجموعة من المدارس القديمة نسبيا والتي اقيمت داخل بعض المصانع الكبيرة بالقطاع العام لتوفير العمالة الماهرة المدربة المطلوبة لهذه المصانع، وهذه المدارس تتبع في وزارة التربية والتعليم إدارة التعليم والتدريب المزدوج، وتطبق مناهج التعليم والتدريب المزدوج نظام الثلاث سنوات وكل ما نص عليه القرار الوزاري رقم (٦٢) بتاريخ ٢٠٠٧ /٣/١ وملحقاته[٢٦] ، ومن أمثلة هذه المدارس:

(١) مدرسة الصلب الملحقة بمصنع الحديد والصلب بحلوان[٢٧]

في البداية انشأت مدرسة ثانوية صناعية نظام الثلاث سنوات وكانت مدرسة عسكرية وعملت ما يقرب من خمس سنوات ، ثم أغلقت لتقارب أهدافها أو تطابقها مع أهداف مراكز التدريب المهني سالفة الذكر.

أما المدرسة الحالية فتسمى المدرسة الفنية المتقدمة بالحديد والصلب ، وأنشأت عام ١٩٨١م ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات ، وتتبع إدارة التبين التعليمية بحلوان ، وتهدف إلى تخريج فني أول مساعد مهندس في أحدى التخصصات التي تحتوي عليها .

ويتم تحديد مجموع القبول بها وفقا لنشرة سنوية تأتي من المديرية التعليمية ، ويتم التقدم لها من خلال ثلاث مراحل في كل مرحلة مجموع أقل من المرحلة السابقة ومن الممكن أن تكتفي المدرسة من الطلاب في المرحلة الأولى أو الثانية فقط . ويتم تخفيض (١٠%) من المصروفات ومن درجات القبول لأبناء العاملين بمصنع الحديد والصلب .

وبلغ عدد التخصصات التي تشملها المدرسة في بداية إنشإها (١٧) تخصص ، أما الآن فتحتوي المدرسة على تخصصين فقط وهما تخصص الهيدروليك (التابع لقسم الميكانيكا) والذي لايوجد إلا في هذه المدرسة على مستوى التعليم الصناعي كله ، وتخصص نقل ورفع (التابع لقسم السيارات) ، ويتم دخول القسم وفقا لرغبات الطالب ، ويحتوي كل تخصص على (١٥) فصل بواقع ثلاثة فصول لكل صف.

ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م ، (١٠٧٥) طالب ، يتوزعون على الصفوف بالترتيب من الأول إلى الخامس (١٦٦) طالب ، (١٦٨) طالب ، (١٩٦) طالب ، (٢٨٨) طالب ، (٢٥٧) طالب .

ويقضي الطالب ثلاثة أيام في الدراسة العملية والتي تكون في الورش الموجودة داخل المدرسة للصفين الأول والثاني ، أما الصفوف الثالث والرابع والخامس فيكون التدريب العملي داخل المصنع ، وتقع مسئولية التدريب في الصفين الأول والثاني على الإدارة التعليمية من خلال مدرسي المواد العملية بالمدرسة ، أما في الصفوف الثلاث التالية فتقع مسئولية التدريب كاملة على المصنع ، ويقوم وكيل التخصص والذي يسمى أيضا مشرف المواد العملية والذي يتبع الإدارة التعليمية بمتابعة تدريب الطلاب بالمصنع في الصفوف الثلاثة العليا ويكون بمثابة حلقة الوصل بين المدرسة والمصنع. أما الدراسة النظرية فتتم خلال ثلاثة أيام اسبوعيا داخل المدرسة.

ويحصل المدربين والمهندسين القائمين على التدريب داخل المصنع على مقابل مادي من الإدارة التعليمية ، وهو مشئولون وحدهم على تقييم الطلاب في الصفوف الثلاثة العليا في التدريب

العملى وإرسال النتيجة إلى المدرسة ، ولو رسب الطالب في هذا التقييم أو حرم من دخوله فإنه يعيد السنة مرة أخرى حتى ولو اجتاز اختبار المواد النظرية.

ويتم صرف رواتب المدرسين أو مدربي المواد العميلة من خلال وزارة التربية والتعليم ، وكذلك الكتب الدراسية والخامات ، أما المبني الأساسي للمدرسة والورش فيتبع المصنع أو الشركة ، وتقع مسئولية الصيانة على عاتق الشركة ، أما إعادة ترميم المدرسة فتقع على عاتق وزارة التربية والتعليم.

ويتم توزيع درجات التقييم بالنسبة للمواد النظرية أو المواد العملية من خلال (٦٠%) من الدرجة على الاختبار النهائي ، و (٤٠%) أعمال سنة ، ويكون المجموع النهائي هو مجموع الصف الخامس فقط وليس مجموع تراكمي للسنوات الخمس.

(٢) مدرسة مصر حلوان الثانوية الصناعية المشتركة الملحقة بمصنع الغزل والنسيج بحلوان:[٢٨]

مدرسة حلوان الثانوية الصناعية المشتركة هي مدرسة من المدارس الملحقة بالمصانع وهو مصنع الغزل والنسيج أو شركة مصر حلوان للغزل ، وتم أنشاءها عام ١٩٨٢م ، من خلال بروتكول تعاون بين وزارة الصناعة تمثلها شركة الغزل ووزارة التربية والتعليم.

وهي مدرسة مشتركة نظام الثلاث سنوات تقع داخل مصنع الغزل بحلوان وتتبع إدارة التبين التعليمية ، وتعتمد على طلاب المدارس الإعدادية من التعليم العام فقط ، لكن أدخل عليها حديثا أنها من الممكن أن تقبل طلاب التعليم الإعدادي الأزهري بعد معادلة المجموع.

وهي عبارة عن مبنى دور واحد من المباني الخشبية يحتوي على عشرة قاعات (فصول) للتدريس ، بالإضافة إلى الورش التابعة للمصنع والموجودة داخل المدرسة ، وتحتوي على أربعة تخصصات حاليا وهي: ميكانيكا الغزل ، ميكانيكا النسيج بيكانول ، صباغة وطباعة وتجهيز المنسوجات ، والملابس الجاهزة.

وتتبع هذه المدرسة إدارة التبين التعليمية بحلوان ، من حيث تعيين المدرسين وتوفير رواتبهم وتوفير الكتب الدراسية والتدريب اللازم لهم وإعداد الامتحانات ، أما المبنى يخص الشركة والورش أيضا ، وهي – أي الشركة – مسئولة عن المدربين االقائمين بالتدريب العملي داخلها ماعدا قسم الملابس الجاهزة حيث يتم التدريب العملي داخل الورش بالمدرسة ويقوم به مدربين تابعين ومعينين من قبل وزارة التربية والتعليم.

وقديما كان على الشركة توفير الزي المدرسي للطلاب ، وتوفير وجبة ، وتوقيع عقد مع الطلاب يلزم الطرفين بعمل الطالب أو الطالبة داخل الشركة بعد الحصول على الدبلوم ، بل ويتعرض الطالب الذي يمتنع إلى دفع غرامة مالية.

وتهدف المدرسة إلى إعداد فني ماهر للعمل بمصنع الغزل أو مايشابهه ، كما تهدف لخدمة أبناء العاملين بالمصنع حيث يتم تخفيض (١٠%) من المصروفات وكذلك من درجات القبول وذلك لأبناء العاملين.

ويوجد بالمدرسة في العام الدراسي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧م عدد (٤١٥) طالبا وطالبه ، موزعين على الصفوف الثلاث كالتالي : الأول (١٦٠) طالبا وطالبه ، الثاني (١٤٠) ، والثالث (١١٥) طالبا وطالبه ، بكثافة (١٥)فصل دراسي ، يقضي الطالب يومين في الدراسة النظرية داخل المدرسة ، وثلاثة أيام للدراسة العملية داخل الشركة ، فيما عدا قسم الملابس الجاهزة الذي يتم التدريب عليه داخل ورش المدرسة ، ويتم حضور جميع الطلاب في طابور المدرسة الساعة الثامنة صباحا ، ثم يوزعون على النظري داخل المدرسة والعملي داخل المصنع حسب الجدول الدراسي وينتهي يوم التدريبات العملية داخل المصنع الساعة الثانية إلا الربع ظهرا ، وذلك قبل خروج الوردية الأولى من عمال المصنع حتى لايحتكوا بالطلاب.

يدرس في هذه المدرسة منهج مختلف عن مناهج المدارس الفنية المماثلة التابعة لوزارة التربية والتعليم الغير ملحقة بالمصانع ، حيث تدرس هذه المدرسة مايسمى " المنهج القديم الغير مطور" ، لذلك يوضع لها من قبل وزارة التربية والتعليم امتحان خاص في الشهادة الثانوية (الدبلوم) يكون مكتوب عليه اسم المدرسة.

في الغالب يكون المدرسين العاملين بهذه المدرسة من خريجي كليات التربية والعلوم والتعليم الصناعي والفنون التطبيقية ، أما المدربين في المصانع فغالبا ما يكونوا من خريجي المعهد الفني الصناعي نظام العامين بعد الدبلوم.

تعد المدرس امتحانات الصفين الأول والثاني فيما يخص المواد النظرية وتكون الدرجة موزعة كالتالي : (٢٠%) أعمال سنة ، (٨٠%) امتحان نظري ، أما التدريبات المهنية فيكون الاختبار مسئولية المصنع فيما عدا قسم الملابس الجاهزة ، ثم ترسل النتيجة إلى المدرسة ، أما بالنسبة للصف الثالث (الدبلوم) فيأتي امتحان النظري من وزارة التربية والتعليم بأسم المدرسة .

يعمل بالمدرسة عدد (٥١) من العاملين التابعين لوزارة التربية والتعليم يشمل ذلك الإدارة ومعلمي المواد النظرية والتدريبات العملية لقسم الملابس الجاهزة والأخصائيين الاجتماعيين.

٣- كلية محمد سالم:

شهد التعليم الصناعي المصري مجموعة من التجارب القديمة والحديثة في مجال المدارس الملحقة بالمصانع ، ومن أهم هذه التجارب القديمة الرائدة في مجال الشراكة بين التعليم الفني ومؤسسات العمل والإنتاج كلية محمد سالم ، نسبة إلى صاحبها الاقتصادي المصري ورجل الصناعة محمد سالم سالم الجبيلي.

ولد عام ١٩٠٦م بشارع درب الطاحونة (المتفرع من شارع عمرو بن العاص) بحي الصوفي، أحد الأحياء الشعبية بالفيوم، ونشأ في أسرة ميسورة الحال، حيث كان والده يعمل بالزراعة وتربية الماشية، وكان متديناً، يحب استضافة رجال الدين؛ فحرص على نشأة ابنه الدينية، وألحقه بكتاب الحي، وهو كتاب «أبو هوله»، فحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة كأبناء جيله، ثم التحق بعد ذلك بالأزهر الشريف بالقاهرة، إلا أنه لم يواصل تعليمه به نظراً لميوله الاقتصادية والصناعية التي بدت عليه منذ الصغر؛ فالتحق بالمدرسة الصناعية بالفيوم ليتعلم ميكانيكا وكهرباء السيارات، وبعد حصوله على دبلوم الصناعة، أسس له والده ورشة صغيرة لإصلاح السيارات والآلات بناحية قناطر خاسكية بالصوفي (دوران الجنينة حالياً)، وما لبث أن اشتهر أمره وعرف بأمانته واتقانه لمهنته[٢٩].

ثم قام بعد ذلك بإنشاء ورشة كبيرة على مساحة فدان كامل مكان الورشة القديمة، وأقام بها أقساماً لخدمة جميع أنواع السيارات والآلات، واستورد لها أحدث آلات الخراطة واللحام والتجليخ من ألمانيا وإنجلترا. كما ألحق بهذه الورشة معرضاً لسيارات النقل والركاب، ومتجراً لقطع الغيار، ومحطة للبنزين والسولار والتشحيم وغسيل السيارات، واستراحة للصيانة ومسجداً؛ فصارت مؤسسة ضخمة متكاملة أتاحت لمئات العمال من أسر الفيوم مجالات العمل والكسب. وعندما نجحت هذه الورشة وحازت ثقة الحكومة وأصحاب شركات السيارات على مستوى مصر؛ شجعه هذا على بناء ورشة مماثلة في بني سويف وأخرى في القاهرة، وامتداداً لهذا النشاط حصل على عدة توكيلات من شركات فورد وشيفورليه وغيرهم، حتى أن رئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز الأمريكية عند سماعه بقصته أثناء زيارته لمصر؛ قام بزيارة الفيوم ليسلم عليه ويكافأه[٣٠].

وقد تحولت هذه الورش والمؤسسات في عهده إلى مراكز لتدريب طلاب المدارس الصناعية، وتشغيل شباب الخريجين من أبناء الفيوم خاصة من خريجي جمعية المحافظة على القرآن الكريم (التي كان على رأس مؤسسيها)؛ حتى سميت ورشة الفيوم بإسم «كلية محمد سالم»، والتي مازالت تعرف بهذا الإسم رغم توقف نشاطها وبيع أرضها. كما أسس «شركة مصر للهندسة والسيارات»،

وسميت بعد ذلك بـ «شركة مصر للهندسة والعدد»، والتي تحتل إدارتها مكاناً بارزاً في شارع رمسيس بالقاهرة، وكاد أن ينتج سيارة مصرية قبل ثورة يوليو؛ فلقد كانت هذه الشركة من أكبر المصانع الإنتاجية في الشرق الأوسط، وكانت تمد القوات المسلحة بالكثير من احتياجاتها طوال حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وكانت تستقبل شباب جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالفيوم بعد تخرجهم، وتعد لهم المساكن اللازمة، وتقيم لهم البرامج التدريبية لمدة خمسة أعوام بمعرفة أساتذة الهندسة بالجامعة وبأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية؛ ليتخرجوا بعدها وقد اكتملت شخصيتهم المهنية والوطنية، وأوفد الكثير منهم للإستفادة من التقدم العلمي والفني في الخارج، وبعث مهندسين للحصول على الدكتوراة في الثلاثينات والأربعينات؛ لذا فقد أثبتوا وجودهم فيما بعد في المصانع الحربية، وكانوا أساتذة للأجيال التالية في مجالهم(٣١).

ولم تتوقف جهود محمد سالم عند ذلك في مجال السيارات وفي مجال إعداد الفيين المهرة لهذا المجال فلقد كان من أوائل مؤسسي شركات نقل الركاب في مصر، والتي كانت تغطي كل المحافظات، ومن أهمها: شركة أتوبيس الصعيد، وشركة أتوبيس الشرقية والدقهلية، وشركة أتوبيس خط القنال، بالإضافة إلى شركة أتوبيس فلسطين، والتي ظلت تمارس نشاطها حتى حرب عام ١٩٤٨م ، والتي كانت تنقل المجاهدين المصريين للمشاركة في حرب ١٩٨٤م(٣٢).

وبعد وفاة محمد سالم سالم عام ١٩٦٦م، تم تأميم شركاته، وانقسمت «شركة مصر للهندسة والعدد» إلى العديد من شركات القطاع العام.

نتائج واستخلاصات الدراسة:

من خلال العرض السابق والذي تناول بعض التجارب المصرية لمدارس التعليم الثانوي الصناعي الموجودة داخل المصانع ، ومن خلال الزيارة الميدانية لهذه المدارس ومقابلة الباحث لمديري بعض هذه المدارس يتضح عدة أمور من أهمها :

١. إن فكرة الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي وبين مؤسسات العمل والإنتاج هي فكرة قديمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ منذ العصور الوسطى ومدرسة العمليات ، ثم بعد ذلك العديد من التجارب مثل تجربة كلية محمد سالم سالفة الذكر، وكلها تجارب مصرية قديمة قبل شراكة وكالة التعاون الألمانية وبرنامج التعليم والتدريب المزدوج وغيرها من الشراكات المصرية الأوربية، وأن تاريخ التعليم المصري زاخر بالتجارب الناجحة في مجال الشراكة وهذه التجارب مجربة ، أتت ثمارها في حينها ، وممن الممكن إحياءها مرة أخرى للنهوض بالتعليم الصناعي في مصر وكذلك تنمية الصناعة المصرية.

٢. يلاحظ أن معظم هذه التجارب تتسم بعدم الاستمرارية ، إما لعدم وجود إرادة سياسية تدفع في هذا الاتجاه فتم تأميم بعضها ثم توقف بعد ذلك مثل ما حدث مع تجربة محمد سالم وغيرها ، أو لأن الموضوع برمته عبارة عن منحة أجنبية تنتهي التجربة بانتهاء المنحة دون خطة بديلة من الحكومة لضمان استمرارية التجربة مثل ما حدث في تجربة التعليم التبادلي ، أو لتعثر الاقتصاد والمصانع والمشاريع القومية وضعف القطاع الصناعي وقطاع الاستثمار فتضعف المدارس وتتغير أهدافها أو تعطل، ويتضح ذلك من خلال تجربة المدارس الملحقة بالمصانع ، فمصنع الحديد والصلب الذي كان رمزا للمشاريع القومية العملاقة والذي أقام الخبراء الألمان والروس في أرض حلوان ليعملوا في هذا المصنع في الخمسينيات من القرن العشرين همش بل يكاد لا يرى فيه إلا أطلال تدل على عظمة ماضيه وضياع حاضره لصالح حفنة من رجال الأعمال أصحاب المصانع المنافسة ، وكذلك مصنع العزل والنسيج بحلوان ايضا والذي زاع صيته في الشرق الأوسط كله وأصبح الأن وأن جاز التعبير مثل " الرجل العجوز" الذي لايمتلك إلا أن يفتخر بشبابه ، كل ذلك انعكس على المدارس الملحقة بهذه المصانع فبعد أن كان الطالب الخريج الذي يرفض العمل في المصنع بعد التخرج يعاقب ماديا وقانونيا ، أصبح الآن يعاقب من يسأل عن حقه في العمل بعد التخرج .

٣. أن القانون المصري الذي ينظم التعليم الثانوي الصناعي ، وعلى الرغم من قدمه فهو من عام ١٩٨١م إلا أنه حدد ثلاث مجالات للشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية والمجتمع المحلي ، وهي مجالات : الإدارة ، والتمويل ، والتدريب العملي ، إلا أن هذه الشراكة إلي يومنا هذا مازالت حبرا على ورق وكما ذكرت العديد من الدراسات التي تم ذكرها، فإين أصحاب الأعمال الذين يشاركون في وضع خطة التعليم الصناعي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، بل وأين رجال الأعمال وأصحاب الشركات من مجلس إدارة المدارس الصناعية ، وأين هم من المشاركة في تدريب طلاب هذا النوع من التعليم بما يتلائم مع التقنيات الحديثة وبما يتلائم مع ما هو موجود داخل المصانع والشركات من الآت ، بل وأين هم فعليا من المساهمة في تمويل التعليم الثانوي الصناعي من حيث إنشاء المباني ، أو تجهيز الورش أو حتى من الاستفادة من إمكانات المدارس في إعادة تدريب العمال الموجودين داخل هذه المصانع والشركات ، كما إجاز ذلك قانون التعليم رقم (١٣٩).

٤. نجد أنه حتى في التجارب الحديثة نسبيا في مجال الشراكة مثل تجربة التعليم والتدريب المزدوج تعاني العديد من المشكلات مثل : اختلاف مستوى التدريب من مؤسسة إلى أخرى ، نتيجة عدم وجود معيار عام محدد للعملية التدريبية على مستوى كل المصانع والمؤسسات

التدريبية، ضعف التجهيزات والبنية التدريبية بالمدارس نتيجة انخفاض تكلفة الطالب[٣٣] بعض الطلاب لايجدون مكان للتدريب وبالتالي تقتصر الدراسة على المدرسة فقط ، وأيام التدريب يقضيها الطالب في المنزل، وضعف إشراف بعض الإدارات على التدريب العملي في المصانع والشركات ، وتحول الطلاب للعمل لخدمة صاحب المؤسسة لا للتدريب من خلال أعمال العتالة وغيرها[٣٤].

٥. أن التجارب المصرية في مجال الشراكة بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجية تفتقر إلى فكرة مدرسة أو معهد مؤسسة الإنتاج ، أي أن يقوم المصنع أو الشركة بإنشاء مؤسسة تعليمية تدريبية سواء كانت هذه المؤسسة مدرسة أو معهد ، يتولى أمورها من الألف إلى الياء إدارة وتمويلا وتدريبا عمليا ، ولا مانع أن يكون ذلك تحت رقابة الدولة ، ولأن هذا يدفع رجال الأعمال وأصحاب هذه المؤسسات إلى الاهتمام بهؤلاء الخريجين بل ويجبرهم على تعينهم في المصنع أو الشركة فهذا الخريج حمله الكثير من الأعباء المادية والإدارية ، بل وإن جاز لنا أن نقول أنه " صنع على عينه " ، كل ذلك يدفع صاحب العمل للأهتمام بالخريج إعدادا وتوظيفا ، ويقلل من على كاهل الدولة الكثير من أعباء الإنفاق على التعليم ، إضافة إلى أعباء التعيين الملقاه على عاتق الدولة ، ناهيك عن النمو الصناعي الذي تشهده هذه المصانع والشركات نظرا لاعتمادها على خريج أعدته وفقا للكفايات اللازمة للعمل بها ولمواكبة أسواق العمل المحلية والعالمية ، إضافة إلى ارتفاع مستوى هذا الخريج علميا واقتصاديا واجتماعيا ، بل وفوق ذلك كله نفسيا بإحساسه بقيمته في المجتمع وكونه فردا منتجا ومبدعا .

٦. إن من أكبر التحديات التي تواجه التجارب السابقة خاصة الحديث منها، هو ندرة الامتيازات التي تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات الصناعية التي تقيم مثل هذه المدارس وتتحمل كل تبعاتها، مما دفع البعض مثل مدرسة الأمل للسيارات إلى التوقف عن قبول دفعات جديدة، ودفع مجوعة شركات السويسرية للملابس والغزل والنسيج إلى غلق اكاديميتها والاكتفاء بما هو أوفر إن جاز التعبير من خلال الاعتماد على وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل الموجودة داخل مدارس التعليم الصناعي ببعض المحافظات، والتي تأتي للمصنع بالطلاب ليتدربوا بمقابل في فترة الصيف ثم يعملون بعد التخرج وذلك من خلال عقود موقعة بين المصنع وولي أمر الطالب.

٧. إن من الآليات التي اقترحها بعض مديري هذه المصانع وايضا مديري المدارس الموجودة بها لضمان تفعيل واستمرارية مثل هذه التجارب الممتازة ن وجهة نظرهم، أن تقوم كل مجموعة

من المصانع والتي تعمل في نفس المجال(تصنيع السيارات مثلا) بإقامة مدرسة داخل كل منطقة صناعية تضم التخصصات المطلوبة لهذه المصانع، وأن يتحمل أصحاب هذه المصانع كل على حسب حجم استثماراته جميع تكاليف إنشاء وتشغيل هذه المدارس وتوفير التدريب العملي داخل المصانع وتوفير فرص عمل للخريجين داخل هذه المصانع، على أن تقدم لهم الدولة بعض الامتيازات التشجيعية مثل تخفيض الضرائب المفروضة على هذه المصانع، أو توفير الخدمات الأساسية(مياه- غاز - كهرباء) بصورة مدعمة أو مجانية.

المراجع

١- محمد شكري وزير واخرون (٢٠٠٣): " اليات الربط بين التعليم الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة " دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان ، **مجلة التربية العدد (١١٥)**، القاهرة ، كلية التربية – جامعة الازهر يناير ٢٠٠٣ .

٢- محمد حسن الحبشي واخرون (٢٠٠٦):- " **تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل دراسة ميدانية** " ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث التعليم الفني ، القاهرة .

٣- حسنية حسين عبد الرحمن (٢٠٠٨):- " تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية، جامعة الفيوم .

٤- سميحة على محمد مخلوف (٢٠١٠) : التعليم الثانوى الصناعى وتحقيق متطلبات سوق العمل بمحافظة الفيوم ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الفيوم ، العدد الثلاثون ، السنة العاشرة .

٥- أمال سيد مسعود (٢٠١١) :- " **نموذج مقترح للمشاركة المجتمعية لتطوير التعليم الفني وتلبية احتياجات سوق العمل** "، المركز القومي للبحوث الربوية والتنمية، القاهرة.

٦- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(ديسمبر ٢٠١١) : **رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر** .

٧- شامية جمال سيد على (٢٠١٢):- "متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل "، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم

8- Zuwei Shi. (2000): Central Planning and Local Markets Secondary Vocational Education Reform in China**, Ph.D**. Boston University School of Education, U.S.A

9-Maureen S. Murray and others (2010): THE NATURE OF THE LIAISON IN DEVELOPING AND SUSTAINING SUCCESSFUL BUSINESS

PARTNERSHIPS WITH HIGH SCHOOLS, **Ph.D.**, UNIVERSITY OF MASSACHUSETTS LOWELL, United States.

١٠- وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم (٤١٥) ، **بشأن إنشاء مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات) التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية** ، مادة (١،٢) ، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١ م.

١١- المرجع السابق ، مادة (٣، ٤).

١٢- الإدارة العامة للتعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية (٢٠١٧): **اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة مصر الحجاز بشأن إنشاء مدرسة مصر الحجاز الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات).**

١٣- المرجع السابق ، بند (٦).

١٤- المرجع السابق ، بند (٨).

١٥- المرجع السابق ، بند (١١).

١٦- المرجع السابق ، بند (١٢).

١٧- وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم (٣٤٢) ، **بشأن إنشاء مدرسة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات) التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية** ، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥ م.

١٨- المرجع السابق ، مادة (١- ٢ -٣-٤).

١٩- الإدارة العامة للتعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية(٢٠١١) : **اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركة الأمل بشأن إنشاء مدرسة الأمل الثانوية الفنية للتعليم والتدريب المزدوج (نظام الثلاث سنوات).**

٢٠- المرجع السابق ، مادة (٩).

٢١- المرجع السابق ، مادة (٧).

٢٢- المرجع السابق ، مادة (١٠).

٢٣- أكاديمية السويدي الفنية : تم الرجوع بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥ متاح في:

http://www.sta.edu.eg/index.php/ar

٢٤- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(ديسمبر ٢٠١١) : **رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر** ، مرجع سابق، ص ص ٤٣-٥٠.

٢٥-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : **رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر**، مرجع سابق ، ص ص ٥٠-٥٤.

٢٦-مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، **رصد التجارب الناجحة في مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر**، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٦-٦٢.

٢٧-وزارة التربية والتعليم ، قرار وزاري رقم (٦٢) بتاريخ ٢٠٠٧ /٣/١ ، **بشأن القواعد والاجراءات والضوابط ونظم التقويم والتدريب المهني المزدوج نظام السنوات الثلاث (جميع المهن).**

٢٨-**مقابللة شخصية للباحث مع مديري المدرستين بحلوان في ٢٠١٦/١٠/١٥م.**

٢٩- عبد الرحيم يوسف احمد الجمل (٢٠١٤):- **موسوعة أعلام وشخصيات الفيوم** ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الفيوم ، ص ٢٨٥.

٣٠-محافظة الفيوم ، هيئة تنشيط السياحة (ب.ت):- **شخصيات فيومية** ، مطبعة الشروق ، الفيوم ، ص ٩٠.

٣١-**المرجع السابق** ، ص ص ٩١-٩٢.

٣٢- عبد الرحيم يوسف احمد الجمل (٢٠١٤):- **موسوعة أعلام وشخصيات الفيوم** ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦.

٣٣-طارق مصطفى محمد (٢٠٠٨) ، العائد الاقتصادي من مدارس مبارك - كول "دراسة تقومية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية – جامعة الفيوم ، ص ١١٤.

٣٤- فاطمة محمد السيد ، ومنى محمود عبد اللطيف ، **المؤتمر العلمي الخامس** " **التربية العربية وتحديات المستقبل**" ، بعض مشكلات التعليم الثانوي الصناعي المزدوج مشروع مبارك كول في جمهورية مصر العربية والتغلب عليها في ضوء الخبرة الألمانية ، مرجع سابق، ص ص٢٤٢-٢٤٤.